

السياسة الإسرائيلية تجاه الرئيس ياسر عرفات

2004 – 2000

Israeli Policy Towards President Yasser Arafat

2000–2004

د. خالد شعبان

باحث – مركز التخطيط الفلسطيني – غزة

khshabaan@hotmail.com

بحث مقدم إلى مؤتمر الشهيد الرمز ياسر عرفات ..تاريخ وذاكرة

جامعة الأزهر – غزة

الملخص :

تتناول هذه الدراسة السياسات الإسرائيلية التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضد الرئيس ياسر عرفات خلال الفترة 2000-2004م ، حيث أدت سياسات التحريض والحصار المستمر في النهاية إلى اتخاذ مجموعة من القرارات ضد الرئيس الراحل ياسر عرفات أدت إلى وفاته ، وستعرض الدراسة بالرصد والتحليل هذه السياسات وذلك من أجل الوقوف على عملية القرار الإسرائيلي بإزاحة الرئيس عرفات عام 2003، وقد استخدم الباحث منهج صنع القرار حيث انه الأنسب في دراسات اتخاذ القرار ، ويبدأ النطاق الزمني للدراسة منذ عام 2000 وهو العام الذي بدأت فيه انتفاضة الأقصى وتنتهي الدراسة في العام 2004 وهو العام الذي توفي فيه الرئيس ياسر عرفات ، وقد توصل الباحث أن للمؤسسة الأمنية الدور الكبير في انتهاج هذه السياسات ضد الرئيس الراحل ياسر عرفات .

Abstract :

This study discusses the Israeli policies taken by the successive Israeli governments against the president Yasser Arafat from 2000 to 2004. These policies of incitement and ongoing siege lead to make some decisions against Arafat that end with his death. The research will observe and analyze these policies so that it would stand on the Israeli decision making aiming to remove the president Arafat in 2003. The researcher used the decision –making methodology the appropriate among the decision –making studies. The study period started in 2000 when the Aqsa Intifada erupted and it ends in 2004, the year in which President Arafat Passed away .The researcher concluded that the security institution play the primary role in pursuing these policies against Yasser Arafat.

المقدمة

بعد التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في 13 أيلول/سبتمبر 1993 اعتقد الكثيرون أن الصراع العربي الإسرائيلي في طريقه إلى الانتهاء حيث اتضح من المسيرة السلمية أن إسرائيل نكثت بكل عهودها لمنظمة التحرير ، حيث رفضت تنفيذ الاتفاقات الموقعة والوفاء بالتزاماتها تجاه عملية التسوية مع الفلسطينيين بل وازدادت في رفضها من خلال استخدام القوة العسكرية التي دمرت ما بناه الفلسطينيون في فترة بسيطة من الزمن من مؤسسات أمنية وسياسية ، كما اغتالت إسرائيل عدد كثير من القيادات السياسية والأمنية لجميع الفصائل الفلسطينية. وبدأ واضحاً أن إسرائيل اتخذت مجموعة من السياسات ضد الفلسطينيين وضد قياداتهم في محاولة لها لرفض أية حلول تؤدي إلى وجود دولة فلسطينية ذات سيادة . ولعل أشدها كانت الموجهة ضد الرئيس ياسر عرفات الذي رفض كل الاملاءات الإسرائيلية للقبول بأية تسوية سلمية تخل بالثوابت الفلسطينية .

مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة رصد وتحليل السياسات الإسرائيلية الموجهة ضد الرئيس ياسر عرفات وخاصة سياسة التحريض الإسرائيلية خلال ثلاث حكومات إسرائيلية متعاقبة خلال الفترة 2000-2004م حيث شكلت هذه السياسات خطوة نحو اتخاذ قرارات ضد الرئيس ياسر عرفات منها : فرض الحصار عليه عام 2001 ، وتتضمن الدراسة كذلك معالجة وتحليل قرار الحكومة الإسرائيلية الذي اتخذته عام 2003 بإزاحة الرئيس ياسر عرفات بشكل رسمي ، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحليل البيئة المحلية والإقليمية والدولية لهذا القرار .

أهداف الدراسة

- 1- تسعى الدراسة إلى إبراز دور المؤسسة الأمنية في عملية اتخاذ القرار في إسرائيل.
- 2- توضح الدراسة مدى التحريض الذي تعرض له الرئيس ياسر عرفات.
- 3- تسعى الدراسة إلى إبراز التنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في اتخاذ مجموعة من القرارات ضد الرئيس ياسر عرفات .

أهمية الدراسة

- 1- تكمن أهمية الدراسة في تبين السياسات التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية ضد الرئيس ياسر عرفات وتوضيح الفروقات بينها حيث تم التركيز على الحصار دون التحريض.

- 2- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تعتمد على منهج صنع القرار في دراسة السياسات العامة حيث تتجه معظم الدراسات نحو المنهج التحليلي .
- 3- استكمال التراكم العلمي في مجال عملية اتخاذ القرار من اجل إيضاح تطور دور المؤسسة الأمنية في عملية صنع القرار .

فرضية الدراسة

تستند الدراسة على فرضية مؤداها كلما ازدادت مطالبة الفلسطينيين بحقوقهم الشرعية كلما ازدادت الحكومات الإسرائيلية تطرفاً ضد الفلسطينيين بشكل عام، لا يختلف بذلك حكومة يرأسها حزب العمل عن حكومة يرأسها حزب الليكود، كما إن رفض الرئيس ياسر عرفات المتواصل في رفض الاملاءات الإسرائيلية خاصة في عملية التسوية أدى في النهاية إلى اتخاذ مجموعة من القرارات ضده .

ومن اجل الوصول إلى مناقشة الفرضية السابقة فقد وضع الباحث مجموعة من الأسئلة كما يلي :

- 1- ما دور المؤسسة الأمنية في عملية صنع القرار ؟
- 2- ما اثر وجود رؤساء وزراء من المؤسسة الأمنية على اتخاذ القرارات ضد الرئيس ياسر عرفات؟

- 3- ما اثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على إزاحة الرئيس ياسر عرفات ؟

منهج الدراسة

وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليل السياسات ومنهج صنع القرار ، بالإضافة إلى الاعتماد على بعض التصريحات الصادرة عن القيادات الإسرائيلية المتعلقة بالرئيس عرفات .

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع النظام السياسي في إسرائيل ولكنها بشكل عام لم تركز على عملية صنع السياسات ، ومن هذه الدراسات :

- دراسة نظام بركات (1982) وعنوانها النخبة الحاكمة في إسرائيل ، وهي احد الدراسات المهمة التي ركزت على دراسة النخبة والصفوة الحاكمة في إسرائيل باعتبارها موجهة للسياسات ومتخذة للقرارات سواء في المجالات السياسية والعسكرية ، ويرجع هذا الاهتمام إلى ما يمارسه هذا العامل من تأثير على إستراتيجية إسرائيل وسياساتها بشكل عام ، وقد ركزت الدراسة على العوامل المؤثرة على النخبة الحاكمة من اجل السياسات ، ولكنها لم تتطرق بشكل خاص على عملية صنع القرار في إسرائيل .

تقسيم الدراسة

ومن اجل الوصول إلى النتائج المرجوة فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور هي :

المحور الأول : ويتم فيها تناول عملية صنع القرار حسب النموذج الإسرائيلي ودور المؤسسة الأمنية فيه

المحور الثاني : ويتناول سياسة التحريض التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية منذ عام 2000 أي بعد العودة من مفاوضات كامب ديفيد الثانية إلى العام 2004 وهو العام الذي توفي فيه الرئيس عرفات ، وتشتمل على تعريف التحريض والأقوال والتصريحات التحريضية ضد الرئيس عرفات .

المحور الثالث : يتناول قرارات الحكومة الإسرائيلية بفرض الحصار على الرئيس عرفات .

المحور الرابع : يتناول هذا المحور قرار الحكومة الإسرائيلية بإزاحة الرئيس عرفات ، حيث سيتم تناول بيئة القرار، والمؤسسات المتخذة للقرار ، ومحاولة تفسير هذا القرار، وهل كان يتضمن إشعاراً باغتيال الرئيس ياسر عرفات؟.

المحور الأول : عملية صنع القرار في النموذج الإسرائيلي ودور المؤسسة الأمنية

- مدخل :

ترتبط عملية صنع القرار بالسياسة العامة في النظم الديمقراطية ولذلك لا بد من تحديد أبعاد العلاقة بين السياسة العامة وصنع القرار، وحيث أن السياسة العامة تعبر عن قرار أو مجموعة من القرارات ؛ فإنها لا تكون بمنأى عن البيئة المحيطة بالسياسة الداخلية والخارجية (محمود، 2001، 259) فالقرار السياسي هو خاتمة لتقابل مجموعة لا حصر لها من المتغيرات (ربيع، 1975، 343). وتبرز في هذا المجال دور السلطة التنفيذية خصوصاً في إطار السياسة الخارجية والعسكرية، فالرئيس أو رئيس الوزراء يتمتع بسلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية والعسكرية وبموجب الدستور كما أنها ترتبط بالقيم الأيديولوجية والأهداف السياسية التي يتبناها الحزب الحاكم (جمعة، 2001، 17).

- مراحل صنع القرار

تمر عملية صنع القرار بعدة مراحل أهمها كما يلي:

مرحلة تحديد الهدف المطلوب تحقيقه.

مرحلة جمع المعلومات عن الهدف.

مناقشة الحلول المقترحة والبدائل والنتائج المحتملة سواء في تحقيق الهدف أو فشله.

مرحلة أي الحلول أفضل.

مرحلة إصدار القرار، ومن يمتلك حق إصداره.

مرحلة التوقيت، أي الأوقات أفضل لاتخاذ القرار.

وتتفاوت القرارات في أهميتها وخطورتها وفقاً لأهميتها، إلا أن أهمها هو الذي يصيب الأداء المعتاد لأسلوب صنع القرار بالاضطراب والخلل والحيرة، بسبب تضافر عناصر المفاجأة وضيق الوقت والشعور بالخطر الداهم، وهذا ما يعني أن لكل قرار خصوصياته التي قد تشذ عن القواعد العامة لعملية صنع القرار، ولذلك فإن صناعة القرار لا تخرج عن كونها مدخلاً عملياً محدوداً خاضعاً لجميع الاحتمالات والمناقشات.(حسين ، 2006)

أولاً- صنع القرار في النموذج الإسرائيلي:

- مراكز القوى في إسرائيل التي تقوم على عملية صنع القرار.

تتعدد مراكز القوى في إسرائيل وتتنوع، بحيث أن مراكز القوى المشاركة في صنع القرار ليست ثابتة، (ربيع، 1975، 46-349 ؛ أبو جابر ، 1973 ، 39) بعض المؤسسات التي كانت تشارك سابقاً في صنع القرار لا تحظى حالياً بمشاركة فاعلة مثل مؤسسة نقابة العمال العامة (الهستدروت)، أو لجنة الأمن والخارجية في الكنيست، حيث كان لها دور أساس في عملية صنع القرار، ولكن بعد مشاركة بعض أعضاء الكنيست العرب في عضويتها، أصبح دورها الأساس في اطلاع رئيسها على القرارات المهمة التي اتخذتها الحكومة، كما لا يوجد نظام محدد لاتخاذ أو صناعة القرارات في إسرائيل وأن النظم المتبعة تختلف من حالة لأخرى ومن شخص لآخر (بن مئير ، 1989، 103) ولذلك يمكننا تحديد أهم المؤسسات المشاركة في عملية صنع القرار كما يلي:

* **رئيس الوزراء:** يتمتع رئيس الحكومة بعوامل قوة مهمة، وتتبع قوة رئيس الحكومة من العوامل التالية:

- . هو زعيم حزبه، ومكانته في حزبه تدعم عادة مكانته في الحكومة.
 - . هو الذي يقود الحكومة ويرأس جلساتها ويحدد جدول أعمالها.
 - . استقالته هي استقالة للحكومة بأسرها.
 - . يتمتع منذ عام 1981 بصلاحيات إقالة أي وزير من الحكومة.
 - يتم اتخاذ القرارات المهمة عادة في دائرة، أو في المجلس الوزاري المصغر برئاسة رئيس الحكومة، وهو ما يتم التعبير عنه إسرائيلياً بـ "المطبخ" أو "مطبخ رئيس الوزراء" .
 - تقع ضمن مهماته وصلاحياته المسؤولية المباشرة عن جهازي أمن مهمين للغاية هما "جهاز الموساد" و"جهاز المخابرات العامة (الشاباك)".
 - . هو المسؤول مسؤولية مباشرة عن الملف النووي (وهو رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية) وعن الملف الكيماوي والملف البيولوجي، بهيئاتهم ومؤسساتهم ومنتجاتهم المختلفة.
 - . على الرغم من أن وزير الدفاع هو المسؤول عن وزارة الدفاع، وهو الذي يمثل سلطة الحكومة على الجيش، فإنه من حق رئيس الحكومة دعوة رئيس الأركان ورئيس "جهاز المخابرات العسكرية (أمان)"، بعلم وزير الدفاع، للتشاور. (محارب ، 2011)
- * **الحكومة الإسرائيلية .**

الحكومة في إسرائيل هي مركز القوة في النظام السياسي، وفيها تتم عملية صنع القرارات الرسمية والقانونية. ومعظم الحكومات في إسرائيل هي حكومات ائتلافية وهي ناتجة عن طبيعة نظام الحكم وهو ما يشكل حجر عثرة في اتخاذ قرارات مصيرية وحاسمة فهي إما حكومة موسعة يصعب التوفيق بين مركباتها أو حكومة ضيقة تعاني من عقدة في شرعيتها في عملية اتخاذ القرار (حيدر، 2008، 16)

* المجلس الوزاري المصغر (الكابينيت)

* وزارة الخارجية (وزير الخارجية)

* وزير الدفاع.

* أجهزة المؤسسة العسكرية المختصة.

* رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست.

من خلال ما تقدم نجد أن تعدد المشاركين في عملية صنع القرار حسب النموذج الإسرائيلي يؤكد على أن هذا النموذج من النماذج الصعبة عملية صنع القرار.

ثانيا - مراحل صنع القرار حسب النموذج الإسرائيلي

1- مرحلة تحديد الهدف:

وهي تتبع أساساً من السياسة العامة للحكومة في إسرائيل، حيث يتم تحديد هدف ما وتتم حوله عملية دراسة وجمع للمعلومات، ويكون في هذه المرحلة دور كبير للحكومة الإسرائيلية وهي بالعادة حكومات ائتلافية ولذلك فإن هناك دور كبير للأحزاب المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وكذلك هناك دور واضح لكل من وزيري الخارجية والدفاع (تيم، 1989، 192)

وعند تحديد هدف ما تقوم الأجهزة الأمنية بإعداد ملفات المعلومات الخاصة بالهدف المطلوب مع خطط العمل المقترحة للتنفيذ والمقترحات التي تساعد في صياغة القرارات الخاصة بالعملية الإرهابية أو الاغتيال وتتولى لجنة رؤساء الأجهزة الأمنية المعروفة باسم (فعادات) وهي الهيئة التي تنسق بين عمليات وأنشطة أجهزة الأمن والاستخبارات والتي يشرف عليها رئيس الوزراء شخصياً أو ينوب عنه مدير الموساد عند غيابه و إدارة الاجتماعات الخاصة باتخاذ مثل هذا القرار ، وهذه الاجتماعات يحضرها وزير الدفاع أو أي مسئول آخر تتطلب عملية الاغتيال حضوره وخلال هذه الاجتماعات يتم تبادل وتنسيق المعلومات والخبرات والآراء التي تساعد في بلورة قرارات هذه العملية السرية وطرق تنفيذها ضد الهدف . (الجبوري ، 2008)

ومن المشاكل التي تواجه إسرائيل في عملية صناعة القرار تكمن في طبيعة العلاقة القائمة بين وزارة الدفاع والحكومة ، ويتمتع رئيس الأركان في الجيش الإسرائيلي بتأثير بالغ في الحياة السياسية فهو يعتبر حلقة الوصل بين القيادة العسكرية العليا ووزارة الدفاع والحكومة كما أنه يشترك في قسم كبير من جلسات الحكومة (بيري، 2007، 78) وترجع تلك المشكلة بشكل أساس إلى امتلاك وزارة الدفاع الوسائل والإمكانات اللازمة ، وتقدير السياسات والتفكير المترابط والطرح المنهجي للاقتراحات إضافة إلى الافتقار إلى أي جهاز بديل أو أي جهة أو عنصر آخر مؤهل لتقديم البدائل القائمة على أساس متين من التفكير المنطقي المتساق مع التحليل والتقدير المنهجين (بن مئير ، 1989، 128) إضافة إلى ذلك فإن دور

العسكريين في الحياة السياسية يعتمد بشكل كبير على مركز رئيس الوزراء ووزير الدفاع (بركات، 1982، 163) .

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن ثمة تداخلاً كبيراً جداً بين المستويين السياسي والعسكري، والتداخل هذا ليس متبادلاً وبالتالي ليس متوازناً فالتداخل يأتي من اتجاه واحد فقط، من المستوى العسكري إلى المستوى السياسي. أي أن كثيراً من أفراد القيادة السياسية ومن المستوى السياسي هم جنرالات وكبار ضباط سابقون. وكثير من الجنرالات وكبار الضباط في الجيش اليوم هم سياسيو المستقبل وقادته. لذلك ما أن يخلع العسكري بزته العسكرية حتى يبدأ في ارتداء بدلته المدنية، فبالأمس كان ضابطاً رفيعاً، رئيس أركان أو جنرالاً، وأصبح اليوم وزيراً رفيعاً أو رئيساً للوزراء. لذلك ليس واضحاً أحياناً، من هو هذا ومن هو ذاك؛ فمن حيث العقلية والتأهيل والرؤية والنظرة إلى المشاكل القومية، فإنهم يأتون جميعاً من المدرسة نفسها ومن التجارب نفسها المكونة والمؤسسة لشخصيتهم. ونتيجة لذلك تشبه الحكومة هيئة الأركان وهيئة الأركان تشبه الحكومة ففي إمكان الضابط أو الجنرال أن يترك الجيش بعد عشرات السنين من الخدمة فيه، ولكن الجيش والتفكير العسكري والعقلية العسكرية والرؤيا العسكرية وعلاقاته العسكرية تبقى في داخله لا تتركه، وتظل المؤثر الأساسي الحاسم في قراراته في ما يخص الأمن القومي. فمنهج تفكيره العسكري تأسس ومفاهيمه تبلورت وشخصيته صقلت في أثناء عقود خدمته في الجيش. (كها، 2005، 142)

والواضح حالياً أن العسكريين الكبار في إسرائيل بيدون مسيسين في أعين مصممي الرأي العام من اليمين واليسار على حد سواء، وقد يكون ذلك ناتجاً من اختلاط الأمور بسبب إشغال جنرالات سابقين لوظائف سياسية أو نية جنرالات عاملين في الجيش الانخراط في العمل السياسي والواضح من هذه الإشكالية أن هناك نموذجين لوصف العلاقة بين المؤسسات السياسية والعسكرية: تؤكد الأولى على أن المستوى السياسي هو الذي يحدد الأهداف، وبعد ذلك يعرضها على المستوى العسكري الذي يقوم بوضع الخطط لتحقيق الأهداف، والنموذج الآخر هو المشاركة الفعالة للمؤسسة العسكرية في اتخاذ القرارات حيث يعتبر الجيش شريكاً مكملاً للمستوى السياسي في عملية رسم السياسات (منصور و نحاس، 2009، 299) وما ينبغي التأكيد عليه أنه في العقود الخمسة الأخيرة شغل أكثر من 60 جنرال (ألوف) منصب وزير ونائب وزير في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وأكثر من 100 جنرال عضوية الكنيست، وجرالان رئاسة الدولة. (محارب، 2011)

2- مرحلة جمع المعلومات عن الهدف:

وهي مرحلة أجهزة الاستخبارات والمؤسسة العسكرية، وفيما يتعلق بالعنف والتصفية الجسدية تلعب الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية دوراً أساسياً في صنع القرار السياسي، لذلك تعد من أهم أدوات الإستراتيجية والحرب الإسرائيلية وتعتمد عليها القيادة الإسرائيلية في عملية صنع القرارات السياسية وفي

توجيه سياستها الداخلية والخارجية والعسكرية وذلك استناداً لمهامها وتنظيمها وخصائصها وأيضاً يتم الاستفادة من الدراسات التي تنتجها المراكز البحثية في إسرائيل. (الجبوري، 2008)

3- مرحلة التخطيط:

حيث يتم دراسة البيئة الإقليمية والدولية للقرار ودراسة آثار تنفيذ القرار على إسرائيل في تخطيط السياسات الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية والدولية .

4 - مرحلة اتخاذ القرار :

وهي المرحلة الأخيرة في عملية صنع القرار، وهي بالأساس عملية يشارك فيها السياسيون، وهي تتمحور حالياً حول:

- رئيس الوزراء وهو الذي يقرر في أين يتم التصويت على اتخاذ القرار، هل في الحكومة الموسعة أم في المجلس الوزاري المصغر .

- الحكومة الإسرائيلية بشكلها الموسع وهي مجموعة القوى المشكلة للائتلاف الحاكم، وهي حكومة غير منفصلة عن البرلمان. وتشارك المؤسسة العسكرية بحضور دائم في اجتماعات الحكومة من خلال ابرز قادة الجيش الإسرائيلي مثل رئيس الأركان وحضور رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ورئيس المخابرات العامة الذين يتركون كالعادة بصمات واضحة على شكل ومضمون القرار السياسي (منصور و نحاس، 2009، 304)

- الحكومة المصغرة، أو المجلس الوزاري المصغر (الكابينيت) وهو في العادة يتركب من رؤساء القوى السياسية المشاركة في الائتلاف الحاكم بالإضافة إلى وزير الدفاع والخارجية، وأحياناً كثيرة يضمن الحزب الحاكم من خلال تركيبة الحكومة المصغرة التأثير على التصويت في عملية اتخاذ القرارات. (بوفوله، 2009) وتتخذ القرارات الخاصة بشان الاغتيالات في جلسة المجلس الوزاري السياسي /الأمني المصغر (إمارة ، 2005 ، 103)

المحور الثاني : التحريض ضد الرئيس ياسر عرفات

يعتبر مفهوم التحريض أحد المفاهيم نادرة الاستعمال في الأدبيات السياسية، ولذلك لا نجد له وجود في القواميس أو الكتب السياسية، ولعل ذلك عائد إلى ندرة استعمال هذا المفهوم في العلوم الاجتماعية.

أولاً-تعريف التحريض

التحريض لغة: هناك اتفاق بين علماء اللغة العربية على أن التحريض فيه معنى الحث على (البستاني، 1983، 161)، أو الأمر بشيءٍ ما، ومنها حرضت فلاناً على كذا إذا أمرته به، وتحريض

هي المصدر، وهي بمعنى ارتكب جريمة من أصدقاء السوء، ومنها دفعه على ارتكاب المحذور من الأعمال. (القاسمي، 1989، 307)

التحريض اصطلاحاً: لا يخرج معنى التحريض الاصطلاحي عن معناه اللغوي، فرغم خلو الموسوعات السياسية والاجتماعية من معنى التحريض، فإن الدلالات تشير إلى أن التحريض يدور حول الحث على القيام بالمحذور من الأعمال من أجل تحقيق هدف ما، قد يكون لأجل مصلحة عامة أو خاصة، وبذلك يكون التحريض اجتماعياً أو اقتصادياً، وسياسياً، وبذلك فإن مفهوم التحريض السياسي هو مجموعة من الأقوال والأفعال التي تحقق مصلحة سياسية، سواء كانت صادرة عن مؤسسة رسمية أو غير رسمية.

1- مؤشرات التعريف

يلاحظ من التعريفات السابقة، أننا أمام كم كبير من المؤشرات الدالة على التعريف، سواء على المستوى الرسمي، والتي منها التصريحات والمقالات المنشورة، والخطب والإعلام الرسمي مثل التلفزيون والصحف. أما غير الرسمي، فهي مجمل التصريحات والأقوال التي تصدر عن أفراد الشعب أو أحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام غير الرسمية، مثل الحث على الإضرابات والمظاهرات ومقاطعة المنتجات من أجل تحقيق هدف سياسي.

ولعل أهم الإشكاليات التي تدور حول هذا المفهوم، هو قدرة كل باحث على تفسير الأمور حسب انتمائه وأهدافه ومصالحه، والقدرة على صياغة المادة العلمية المقررة بالأسلوب الذي يخدم أفكاره ويحقق أهدافه.

والواضح أنه من خلال إدراك عميق لدور المفهوم والواقع الذي يتعامل معه، فقط يستطيع كل فرد، باحث، أو جهة رسمية أو غير رسمية، أن يطور لنفسه أساليب لمخاطبة الرأي العام، والتأثير فيه من خلال أساليب مختلفة تتراوح بين الخطب والتصريحات والمظاهرات واستخدام التخويف والترهيب.

ثانياً - أشكال التحريض ضد الرئيس ياسر عرفات:

لا يمكن تحليل وتفسير سلوك الحكومات الإسرائيلية بمعزل عن التطورات السياسية التي حدثت خلال التفاوض مع هذه الحكومات وخاصة منذ رفض الرئيس عرفات الرضوخ للمطالب الاسرائيلية والتنازل عن الثوابت الفلسطينية الأساسية في مؤتمر كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000م حيث حسمت حكومة براك موقفها من الرئيس عرفات باعتباره يريد تدمير إسرائيل (اغبارية ، 2004 ، 10) وقد تعددت أشكال وأنماط التحريض ضد الرئيس ياسر عرفات، سواء من خلال اتهامه بالإرهاب، أو أنه يقود عصابة من الإرهابيين ، ومع تعدد هذه الأنماط والأشكال، فقد ظهر واضحاً أن ذلك يمثل سياسة إسرائيل، ونهجاً كاملاً اعتمدهت حكومة باراك ومن ثم حكومة شارون التي تلقفت سياسة براك تجاه الرئيس عرفات وجعلها

تحتل المكانة المهمة في الإستراتيجية العامة تجاه الشعب الفلسطيني (محارب ، 2005 ، 39)، وشاركت فيه المؤسسة العسكرية بمختلف قياداتها الأمنية والعسكرية .

أخذت عملية التحريض نوعاً من التدرج في التصريحات والالتهامات سواء من المستوى السياسي أو العسكري، إلى أن وصلت إلى وصف الرئيس عرفات بالإرهاب، أو قائد الإرهابيين، أو القائد الذي يدعم الإرهاب ويموله، أو ياسر عرفات هو عدو إسرائيل الأول، المسؤول عن الإرهاب، خطر على السلام، وإستراتيجيته الإرهاب، إن مصيره هو كمصير ابن لادن وأحمد ياسين، والتشكيك فيه كونه شريكاً مناسباً للسلام، غير شرعي، ليس شريكاً في عملية السلام، دعم الإرهاب، ابن لادن، طالبان، فقد سيطرته على حفظ النظام والأمن، يقود شعبه إلى كارثة، إلى أن وصلت إلى التهديد أحياناً بقتله. وقد تناول شارون في خطباته أكثر من مرة أن عرفات عقبة أمام السلام، وعدو إسرائيل، وأنه خطر على استقرار المنطقة، كذلك موافقته على مغادرة الرئيس ياسر عرفات إلى خارج فلسطين، ولكن بشرط عدم العودة (بيري ، 2007 ، 253) .

وقد استمر الصراع محتدماً بين أطراف الحكومات الإسرائيلية حول طرد الرئيس ياسر عرفات حيث أكد موفاز وزير الدفاع أن طرد عرفات أحد الخيارات المطروحة أمام الحكومة الإسرائيلية في حال استمرار العمليات الاستشهادية، ويؤيده في ذلك عدد من الوزراء الإسرائيليين أهمهم وزير الخارجية سلفان شالوم والوزير بدون حقيبة عوزي لاندوا ، بالإضافة إلى وزراء الاتحاد القومي والمفدال المشاركين في الحكومة.

والسؤال الذي يطرح، لماذا يحرض الإسرائيليون ضد الرئيس عرفات؟ تتمثل الإجابة بشكل واضح، أننا أمام مشروعين أحدهما وطني قاده أبو عمار من أجل إقامة دولة فلسطينية، وآخر أمني قاده شارون من أجل تعزيز أمن إسرائيل، ويبدو أن نقاط الاختلاف بين المشروعين أكثر من نقاط الاتفاق، وبدا واضحاً من تدهور العلاقات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أن المشروع الوطني الفلسطيني بدأ يهدد بجدية المشروع الأمني الإسرائيلي ، ولذلك كانت هناك جهود كبيرة من الإسرائيليين لضرب مصداقية أبو عمار، وإبراز أنفسهم كدعاة سلام .

ما يجب التأكيد عليه هنا أن العامل الحاسم في هذه القضية هي أفكار شارون ومعتقداته وتصورات المستقبالية، حول وجود إسرائيل ودورها الإقليمي، فالواضح من خلال فترة حكم شارون، أنه لا يرى في السلام إستراتيجية صحيحة، فكما أنه يحرض، فهو يقتل ويدمر ويهدم، ويربط بين الإرهاب والسلطة الفلسطينية، بشكل وثيق .والواضح أن شارون يخشى إستراتيجياً من تغير جذري في معادلات وتحالفات وعلاقات الولايات المتحدة على ضوء المتغيرات الدولية، ولذلك فهو يعمل جاهداً لربط إسرائيل بالمعسكر المناهض للإرهاب وتصوير إسرائيل على أنها الحليف الوحيد للأمريكيين في الدفاع عن أمريكا، وأن على

الأمريكيين أن يعلموا أن الإسلام والمسلمين هم الأعداء وأن إسرائيل والغرب هم حلفاء في وجه هذا الإرهاب (بسام أبو شريف ، القدس 2001/10/30).

ولذلك كانت هناك دعوات إسرائيلية مختلفة ومتباينة حول مستقبل السلطة الوطنية، وصيغة الحل النهائي، والواضح أيضاً أن الإسرائيليين أنفسهم أكدوا أن شارون أو حكومته لا يملكون أية إستراتيجية أو رؤية للحل مع الفلسطينيين، ومؤشرات ذلك هي التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء أو أعضاء حكومته والتي كانت في مجملها عبارات وصيغ عامة لا قيمة سياسية لها، مثل "الدفاع عن كل مواطني الدولة وبلداتها، حماية الدولة، أمن المواطنين، إنني أرفض إجراء أية مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين"، وهي صيغ حملت في ذات الوقت طابعاً تكتيكياً عسكرياً، حيث أدت إلى قيام إسرائيل بعملية السور الواقي، وهو مؤشر أيضاً على ابتعاد إسرائيل عن مسار التسوية السلمية، ويتفق مع أفكار شارون التي تتحدث عن رفضه لاتفاق سياسي شامل. وبدا واضحاً من خلال لجان الوساطة الأمريكية والدولية (تينت، ميتشل، زيني، وليام برنز) أن الحكومة وشارون يدوران في فلك إستراتيجية اللا مخرج، وهو ما يعني استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية والعمل على إخضاع الفلسطينيين بالقوة العسكرية. (بيري، 2007، (110

1 - نظرة النخب الإسرائيلية إلى أبو عمار

1- بنيامين نتنياهو، والغالبية العظمى من أعضاء الكنيست اليمينيون : يرون أن أبو عمار قد انتهى، ومن أهم ما قالوه "إن أيدي عرفات ملطخة بدماء الإسرائيليين "يجب طرد عرفات "إن طرد عرفات مسألة وقت".

2- شارون : يتوافق مبدئياً مع الفريق الأول، لكنه يأخذ في الاعتبار الموقف الدولي بشكل عام، الذي يعارض تصفية تمثيل الفلسطينيين، وتصريحات شارون التي تأخذ طابعاً تحريضياً ولا حصر لها ومنها قوله "لقد انتهك كل الاتفاقات، وأنا لا أثق بعرفات، إنه قاتل، إنني ألاحقه منذ 30 عاماً

3- شمعون بيريس وحزب العمل: يتوافق مع الطرفين السابقين، في دعم أبو عمار للإرهاب، ولكنه يؤكد أن أبو عمار هو الجهة الوحيدة القادرة على صنع التسوية مع إسرائيل، في حين أن بن إيعازر هاجم أبو عمار أكثر من مرة ووصفه بأنه عدو لدود وشرس وأكد شمعون بيرس وزير الخارجية الإسرائيلي، "إن لم يتم عرفات بالعمل على جعل السلطة الوطنية، كسلطة وحيدة تسيطر على الميدان فإنه لن يستطيع البقاء كعنوان أمام إسرائيل (المرجع السابق، 125)

4- ميرتس وأعضاء الكنيست العرب وبعض أعضاء الكنيست من حزب العمل يقولون : أن أبو عمار هو الرئيس المنتخب فلسطينياً، ويجب التعامل معه باحترام من أجل التوصل إلى حل سياسي وسلمي للصراع. (وديع أبو نصار ، القدس 2001/12/8)

ولذلك فإن التصورات الإسرائيلية، حول بقاء أبو عمار تباينت، منها إبقاء عرفات رئيساً جزئياً للدولة الفلسطينية، أو عدم السماح له مغادرة مكان تواجده، أما شمعون بيرس، فيؤكد أن على أبو عمار أن يثبت جدارته في القيادة من أجل أن تتعامل إسرائيل معه، أما الجيش فيدعو إلى طرد عرفات أو حبسه، وهو يشكل جزءاً من منظومة التحريض ضد الرئيس ياسر عرفات.

المحور الثالث : قرارات الحكومة الإسرائيلية بحصار الرئيس عرفات

أولاً - قرار الحصار

أدت المماطلة الإسرائيلية في تنفيذ الاتفاقات إلى إحداث نوع من الغضب في الشارع الفلسطيني مما حدا بالفصائل الفلسطينية إلى القيام بعدد من العمليات الاستشهادية رداً على آلة القتل الإسرائيلية وقد أدت العمليات الاستشهادية التي حدثت في أواخر نوفمبر وبداية ديسمبر 2001 إلى إرباك في الشارع الإسرائيلي، وتحفزاً لدى الأوساط الأمنية الإسرائيلية، التي كانت تنتظر عودة شارون من زيارته إلى واشنطن. وفور عودة رئيس الوزراء الإسرائيلي في 3 كانون أول / ديسمبر 2001، اجتمع بالمجلس الوزاري، على عجل في قاعدة سلاح الجو قرب مطار بن غوريون، حيث اتخذ عدة قرارات، من بينها : المس برموز السلطة الفلسطينية، وضرب منشآتها وتدمير مقراتها. وتم التطبيق الفوري لتلك القرارات بالإغارة بواسطة الطائرات والزوارق الحربية على مدينة غزة، مستهدفة مهبط طائرات الرئيس ياسر عرفات، مما أدى إلى تدمير ثلاث مروحيات يستخدمها الرئيس عرفات، وكذلك خزانات الوقود الإضافية الموجودة تحت الأرض، مما أدى إلى اندلاع حريق هائل، فيما أصيبت مبان إدارية تابعة لقوى الأمن الوطني بأضرار مادية كبيرة، وكان قصف مروحيات الرئيس ليلة 3 كانون أول / ديسمبر 2001 بمثابة إعلان عن بدء حصار الرئيس عرفات. (الطناني، 2002، 6)

و كذلك نص القرار الصادر عن الحكومة الإسرائيلية كما ورد في صحيفة هآرتس الصادرة في 4 كانون أول / ديسمبر 2001 على اعتبار السلطة الوطنية الفلسطينية كيان داعم للإرهاب، وأن المجلس الوزاري المصغر مخول باتخاذ قرار بشأن الخطوات العملية لذلك. وقد كشف الناطق العسكري الإسرائيلي في 3 كانون أول / ديسمبر 2001 ، أن الجيش الإسرائيلي تلقى أوامر بتنفيذ عملية عسكرية طويلة الأمد. وكان الرئيس ياسر عرفات، يتابع أنباء العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني من مكتبه في مدينة رام الله، الذي طوقته القوات الإسرائيلية منذ يوم 3 كانون أول / ديسمبر 2001 وهاتف عدداً من القادة العرب والأجانب ، للقيام بخطوات من شأنها الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها(المرجع السابق ، 8). كما طالب عبر اتصال هاتفي مع وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس، الحكومة الإسرائيلية بوقف عدوانها ضد الشعب الفلسطيني، والقصف الإسرائيلي لمقار السلطة الوطنية الفلسطينية، ورفع الحصار والإغلاق

والاغتيالات وأعمال القتل، والاحتدامات الإسرائيلية لمناطق السيادة الفلسطينية(المرجع السابق، 8). وفي الوقت الذي سعى فيه الرئيس ياسر عرفات لوقف العدوان الإسرائيلي وإيجاد حل دبلوماسي بعيداً عن الاقتتال، اتهم رئيس الحكومة الإسرائيلي أرئيل شارون في جلسة خاصة لحكومته وفق ما نشرته الصحف الإسرائيلية في 3 كانون أول / ديسمبر 2001، الرئيس عرفات بمسؤوليته عن العمليات في الأيام الأخيرة، ووصفه في مؤتمر صحفي بأنه عقبة كبيرة جداً للسلام والاستقرار. وطلب منه تنفيذ مطالب تعجيزية، منها اعتقال المسلحين الفلسطينيين واستجوابهم ومعاقتهم، وتفكيك البنية التحتية لحركة حماس وحركة فتح وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والقوة 17، وجمع الأسلحة "غير الشرعية" وتسليمها للأمريكيين، وعمل إجراءات وقائية، ووقف التحريض ضد إسرائيل. وذلك بهدف التوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة، الأمر الذي أكده الرئيس ياسر عرفات، في مقابلة للتلفزيون الإسرائيلي في 7 كانون أول / ديسمبر 2001 عندما قال: أنا مستعد لتطبيق كل الاتفاقات التي سبق أن أبرمت مع إسرائيل (معاريف 2001/12/9).

غير أن إسرائيل زادت من حدة إجراءاتها التصعيدية، عندما قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر في 23 كانون أول / ديسمبر 2001، منع الرئيس عرفات من الذهاب إلى بيت لحم لحضور احتفالات عيد الميلاد، وقداس منتصف الليل في المدينة (معاريف 2001/12/24). ثم أكدت في 26 كانون أول / ديسمبر 2001، أنها لن تسمح للرئيس عرفات بمغادرة رام الله إلى أي مكان، بما في ذلك مقره الرئاسي في غزة، قبل اعتقال من تتهمهم باغتيال الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي، الذي اغتيل في 17 تشرين أول / أكتوبر 2001 (يديعوت احرنوت، 2001/12/28).

ومع اقتراب موعد وصول المبعوث الأمريكي أنتوني زيني للمنطقة، أخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، بتجديد اشتراطاته، التي منها الالتزام الفلسطيني بسبعة أيام من الهدوء التام في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالعكس كثيراً عندما أعلن للمرة الأولى في 2 كانون ثاني /يناير 2002، أن الرئيس ياسر عرفات، سيبقى محاصراً في رام الله طالما أنه لم يعتقل قتلة وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي(هارتس 2002/1/3). وبدأت القوات الإسرائيلية في 18 كانون ثاني /يناير 2002، بزيادة التوغل في مدينة رام الله والتمركز على بعد أمتار من مقر الرئيس ياسر عرفات.

وفي 5 آذار/مارس 2002، اجتمعت الحكومة الأمنية الإسرائيلية المصغرة، في تل أبيب طوال أكثر من أربع ساعات، وقررت الاستمرار في تكثيف عملياتها العسكرية ضد الفلسطينيين، وفي سابقة هي الأولى من نوعها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، قصف الطيران الحربي مقر الرئيس ياسر عرفات، في رام الله في 6 آذار /مارس 2002، أثناء اجتماعه مع المبعوث الأوروبي لعملية السلام ميغيل موراتينوس، الذي عبر عن غضبه واستنكاره للهجوم الإسرائيلي (الطناني، 2002، 19)، مما يدل على استخفاف

إسرائيل بالاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي والجهود المبذولة لحماية عملية السلام. كما أنه يؤكد على نهج حكومة شارون وضربها عرض الحائط بكل الجهود الدولية.

وفي تضييق آخر على حركة الرئيس عرفات المحاصر في مقره في رام الله منذ ديسمبر 2001، قرر شارون خلال المؤتمر الصحافي مع نائب رئيس الولايات المتحدة دك تشيني، منع عرفات من حضور مؤتمر القمة العربية في بيروت في 27 آذار/مارس 2002، وقال : بأن عرفات قد يتمكن من الذهاب إلى بيروت إنها مسألة أيام. غير أنه اشترط لعودة الرئيس، ألا تحدث هجمات إرهابية مروعة هنا، وألا يلقي عرفات خطاب تحريض في القمة (المرجع السابق ، 25).

ثانياً - قرار الاجتياح

اتخذت الحكومة الإسرائيلية الموسعة قراراً طارئاً وهاماً 28-29 آذار/مارس 2002 ، يقضي باجتياح مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك للرد على العمليات العسكرية التي يقوم بها الفلسطينيون ضد الأهداف الإسرائيلية، سواء منها ما كان مدنياً أو عسكرياً، وسواء حدثت في المدن الإسرائيلية أو ضد المستوطنات الإسرائيلية. ويلاحظ أن شارون أمتنع -كما هو متبع بعد كل عملية- عن عقد اجتماع للمطبخ الأمني أو المجلس الوزاري المصغر، حيث عُقد اجتماع للحكومة الإسرائيلية بشكل عام، بهدف الحصول على دعم كبير للخطوات التي سوف يتخذها. عرض شارون أمام الحكومة مشاريع ومقترحات مهمة منها: تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية، وقطع كل الصلات مع رئيسها، مع إمكانية ترحيله وتحميله مسؤولية كل العمليات التي جرت ضد إسرائيل (ناحوم برنياع يديعوت 2002/3/29)، وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية في تلك الجلسة على خطة لعمليات واسعة ضد ما ادّعتة بالإرهاب الفلسطيني، وقررت هدم البنية التحتية للسلطة الوطنية الفلسطينية بكل أجهزتها وعناصرها، خلال عمليات عسكرية واسعة وقد أكد المشاركون في ذلك الاجتماع أنه لم تكن هناك معارضة تُذكر، من الوزراء، ومع ذلك موقف كل من شمعون بيرس، ومتان فلنائي (حزب العمل) هو الامتناع عن التصويت. ويلاحظ أن هدف شارون كان من أجل تحقيق العملية العسكرية والقيام بها فقط ، حيث أكدت بعض المصادر الإسرائيلية، أن رئيس الأركان موفاز اقترح شن حملة على قواعد المقاتلين الفلسطينيين الأكثر قوة، من أجل تغيير الواقع الأمني السياسي لتمهيد الطريق أمام المحادثات السياسية فيما بعد ، الأمر الذي رفضه شارون، وأكد أنه لن تكون هناك محادثات سياسية مع السلطة الوطنية الفلسطينية . (ناحوم برنياع يديعوت 2002/3/31)،

وانطلاقاً من ذلك، فقد أيد بعض أعضاء المجلس الوزاري الأمني الموسع في 31 آذار /مارس 2002 عملية عسكرية تستمر عدة أسابيع أطلق عليها اسم "السور الواقى" ، وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف، والتي تمثلت في مرحلتها الأولى بالقيام بعملية عسكرية متدرجة، وتم عرض خرائط وصور جوية وأهداف ميدانية، وهو ما يحدث لأول مرة في جلسة مجلس الوزراء . يلاحظ من خلال ذلك أن

القرارات الحكومية أخذت الطابع التكتيكي والإستراتيجي، تمثل الجانب التكتيكي منها بتقويض السلطة الفلسطينية، أما الجانب الإستراتيجي، فيبدو أنه تمثل في الحسم على المستوى السياسي مع إمكانية احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وطرح فكرة ترحيل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات . وما أدى إلى استمرار تدحرج العملية وازدياد نطاقها الزمني، هو الضوء الأخضر الأمريكي، حيث أعربت عدة مصادر إسرائيلية رسمية عن ارتياحها من التغطية التي حصلت عليها إسرائيل من الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن (بوتيل ماركوس هارتس 2002/3/31)، سواء بغض الطرف الأمريكي عن العمليات الإسرائيلية أو التصريحات والتي عبر فيها الرئيس الأمريكي عن تفهمه لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. (ناحوم برنياع يديعوت 2002/4/1)

1- توسيع الائتلاف :

قام شارون مع بداية الحملة العسكرية الإسرائيلية، بالتفاوض مع بعض القوى اليمينية، في محاولة منه لتوسيع الحكومة للتخلص من الضغوط التي مارسها حزب العمل عليه، والملاحظ أن شارون لم ينجح في أول الأمر بإقناع كتل المعارضة بالانضمام إلى الائتلاف، سواء حزب إسرائيل بيتنا أو حركة غيشر، أو حركة شينوي أو حزب المفدال . وقد وضع بعض رؤساء الكتل البرلمانية شروطاً للمشاركة في الائتلاف، مثل استمرار العملية العسكرية، والسيطرة على بعض مناطق (أ) ودعمت الأحزاب والكتل السابقة الذكر جميع خطوات الحكومة لاستمرار العملية العسكرية . وبعد مشاورات مستمرة مع هذه الكتل، نجح شارون بضم حزب المفدال وحركة غيشر، حيث قررت كتلة المفدال بالإجماع في 4 نيسان/ابريل 2002 ، الانضمام إلى الحكومة من منطلقات كتلويه، وساد الاعتقاد في أوساط قادة المفدال أن رئيس الحزب الجديد، إيفي إيتام، ساعد كثيراً في إنعاش الحزب ، وسيعمل على توحيد كل المعسكرات الصهيونية القومية.(معاريف 2002/4/5)

ونتيجة لأفكار الترانسفير التي يتبناها إيتام، فقد لاقت هذه الخطوة معارضة شديدة من حزب العمل، حيث أكد عضو حزب العمل أوفير بينش أن الحزب لا يمكن أن يكون عضواً في حكومة ملوثة بعنصرية إيتام .(معاريف 2002/4/5) ولأجل ذلك أجرى حزب العمل نقاشاً في 8 نيسان/ابريل 2002 ، حيث عارض فيه ضم المفدال وإيتام للحكومة علانية، وقد حذر أبراهام بورغ رئيس الكنيست من حزب العمل أن لإيتام نظرية أصولية وعنصرية (ترانسفير) من حيث الجوهر ويجب على حزب العمل عدم الاستمرار في ائتلاف مع المفدال، وعند التصويت في الكنيست على ضم أعضاء المفدال للائتلاف خرج أعضاء حزب العمل من الكنيست اعتراضاً على ضم المفدال، ورغم ذلك فقد تمت المصادقة على هذه التعيينات بأغلبية 51 عضواً مقابل 32 عضواً .(يديعوت 2002/4/9)

وعلى الرغم من أن شارون قد نجح في استغلال الاجتياح لتعزيز الجانب اليميني في حكومته، بل وزاد من استقرارها، فإنه لم يكن مستعداً للتنازل عن اليسار، مما يعني التنازل عن مجال المناورة السياسية، كما أن شارون يعلم جيداً أن المعارضة من الصفوف الأولى لحزب العمل لا تزعجه، فيبئس لا يريد الانسحاب، وبن إيعازر لم يصرح بذلك، وبصورة عامة، فإن أي حزب لن يوافق على الانسحاب من الحكومة في وقت الحرب دون أن يتحمل مسؤولية النتائج. (سيما كيدمون ، معاريف 2002/4/8)، وبدا واضحاً أنه لا يوجد لدى حزب العمل سوى خيار البقاء في الحكومة واحتمال الإهانة والذل، والذي تمثل أحدها بإلغاء الكابينة المقلص المكون من شارون، بيرس، بن إيعازر، وذلك في محاولة من شارون لإلغاء تأثير وزراء حزب العمل على قرارات الكابينة المقلص ، وأقام آخر موسعاً يشمل من حزب الليكود شارون، سليفان شالوم ومن حزب العمل بيريس، بن إيعازر ومن حركة شاس إيلي يشاي ، ومن اسرائيل بعليا نتان شيرانسكي ،ومن حزب المركز دان مريدور، ومن حزب المفدال إسحق ليفي ، ومن حركة غيشر دافيد ليفي . (ياغيل ميلاميد ، معاريف 2002/4/11)

-2- مواقف أعضاء الحكومة الإسرائيلية من الرئيس عرفات:

تباينت الآراء داخل اجتماع الحكومة الموسعة 28-29 آذار/مارس 2002 ، حول الموقف من الرئيس ياسر عرفات، فقد أيد اقتراح شارون باعتقال الرئيس عرفات ونفيه، كل من رئيس الأركان موفاز، ووزراء الليكود، وعارضه بن إيعازر . أما الأجهزة العسكرية، فقد أكد رئيس الموساد إفرام هليفي، وأفي ديختر رئيس الشاباك، والجنرال عموس جلعاد منسق عمليات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، أن الرئيس ياسر عرفات يمكن أن يسبب ضرراً أكبر في حالة نفيه، مقارنة بالضرر الذي يمكن أن يسببه وهو موجود داخل الأراضي الفلسطينية، وكان السؤال المطروح، ما هي مصلحة إسرائيل؟ أن يكون عرفات في المنفى، ينتقل بحرية من عاصمة أوروبية إلى أخرى، من مؤتمر صحفي في بلد ما إلى مؤتمر آخر في دولة أخرى، وبالتالي فإن وجوده في رام الله هو الخيار الأقل سوءاً، كما أن بعض تقارير الأجهزة الأمنية وجدت آذاناً صاغية لدى بعض الوزراء الذين أبدوا شكوكاً حول جدوى إبعاد الرئيس عرفات، وكان منهم وزير الداخلية إيلي يشاي، وروفي ريفلن ، اللذان توصلا إلى حل وسط، وهو أن يعتبر الرئيس عرفات علناً عدواً لإسرائيل، ويعزل في مقره في رام الله في الوقت الراهن، وقد جاء هذا القرار متأثراً -حسب المصادر الإسرائيلية - من مكالمة تليفونية تلقاها شارون أثناء الاجتماع الحكومي من وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، الذي حذر من اعتقال عرفات ونفيه، لأن ذلك سيؤدي إلى عاصفة في الشرق الأوسط (عميره هس هارتس 2002/5/8).

وقد أكد شارون، أكثر من مرة على وصف الرئيس عرفات بالعدو، حيث قال في الخطاب الذي ألقاه في 31 آذار /مارس 2002 ، "عرفات هو عدو لإسرائيل، وعدو العالم الحر عموماً، عرفات هو عقبة أمام السلام في الشرق الأوسط، عرفات هو خطر على استقرار المنطقة كلها. (بيري ، 2007، 123)

وبدا واضحاً أن المرحلة الثانية في خطة السور الواقي الإسرائيلي هي ضد الرئيس ياسر عرفات، حيث اقترحت إسرائيل على عدة دول أجنبية إخراج الرئيس عرفات من مكتبه المحاصر في رام الله، شريطة أن يوافق مسبقاً على عدم العودة إلى الأراضي الفلسطينية (هارتس 2002/4/2) ، واستمر الوضع كذلك إلى أن بدأت إسرائيل في 20 حزيران/يونيو 2002 بعملية اجتياح جديدة أطلقت عليها اسم "الطريق الحازم" والتي يبدو واضحاً من مقدماتها أنها عملية اجتياح جديدة طويلة الأمد. وقد بدا واضحاً من ذلك أن شارون لم يتخل عن طموحه بإبعاد الرئيس عرفات عن الأراضي الفلسطينية، وقد ظهر ذلك واضحاً من حوار خاص، دار بينه وبين موفاز التقطته وسائل الإعلام، بدون أن يعلم، ولكن شارون عقب انتهاء حديثه مع موفاز ذكر بأنه يجب الحذر . ولكن يبدو أن الإسرائيليين كانوا على ثقة بقدرته الرئيس ياسر عرفات على الانتصار في المعركة حيث يدرك الإسرائيليون أن الرئيس عرفات هو الرجل الأقوى رغم أنهم يدركون أنه لا يسيطر على كثير من المناطق، إلا أن حركة فتح وتنظيمها هي الفعالة في الأراضي الفلسطينية، ولذا فإن أي محاولة لإبعاد الرئيس عرفات سيكون لها ردة فعل عنيفة. وفي سبتمبر 2002 قررت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع عزل الرئيس ياسر عرفات في رام الله وقصف مقره، وقد أكد نائب وزير الدفاع الإسرائيلي فايتسمان شيري أن الهدف من المحاصرة والقصف هو رحيل ياسر عرفات (يديعوت 2002/9/23)

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا أصر بعض العسكريين والسياسيين على طرد عرفات؟ تنطلق الإجابة على هذا السؤال من فرضية إسرائيلية تؤكد على أن عرفات لم يكافح ما يدعيه الإسرائيليون بالإرهاب، لأنه لا يرغب، أو لأن قدراته قد تضررت وضعفت في آن واحد، ولذلك لا يمكن تحقيق أي إنجاز تفاوضي معه . وبهذا تكون إسرائيل مدعوة لدعم قيادة فلسطينية جديدة من خلال تأييد سياسي كبير وتسهيلات اقتصادية، مع إمكانية فتح المجال أمام العمال الفلسطينيين لأماكن عملهم في إسرائيل (الوف بن ، هارتس ، 2002/4/15) ، إلا أن الواقع أشار حسب تقارير شعبة الاستخبارات الإسرائيلية (أمان) أن مكانة الرئيس عرفات قد تعززت، وأنه بقي العنوان الوحيد للتفاوض، فلا يوجد من يقف في مواجهته، ولذلك تؤكد المصادر الإسرائيلية أن إسرائيل فقدت القدرة على إبعاد عرفات، وأن الأمر يتطلب إعداداً دقيقاً إذا ما قررت إسرائيل ذلك مستقبلاً.

المحور الرابع : قرار الحكومة الإسرائيلية إزاحة الرئيس عرفات

بعد فوز اليمين الإسرائيلي في انتخابات الكنيست التي جرت في يناير 2003 بقيادة الليكود وفوز شارون كرئيس للحكومة، أكدت التحليلات أن منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة قضية التسوية بين

الفلسطينيين والإسرائيليين، سوف تشهد توتراً ملحوظاً، وذلك بسبب مشاركة اليمين المتطرف في الحكومة الجديدة، وكذلك غياب أفق سياسي لهذه الحكومة، والتوافق الأمريكي الإسرائيلي، وخاصة بين رئيس الولايات المتحدة بوش الابن ورئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، وهي المكانة التي منحت شارون إدارة عملية التسوية حسب خطته الأمنية.

وحسب خطة شارون الأمنية سواء في الحكومة السابقة أو الجديدة، فإن أجدته لم تتغير، فلا بد أولاً من تصفية المقاومة الفلسطينية، حيث قام باستخدام القوة العسكرية بجميع أشكالها وأنواعها، واستمر في سياسة التحريض والإرهاب الإسرائيلي ضد كل ما هو فلسطيني من أجل كسر إرادة المقاومة وفرض ما يريده من حلول. لم يكن قرار الحكومة الإسرائيلية في 11 أيلول/سبتمبر 2003 إزاحة الرئيس أبو عمار إلا أحد مؤشرات الحل الأمني التي تتادي بها الحكومة الإسرائيلية.

أولاً - البيئة الدولية للقرار

وهي كل ما يتعلق بعلاقات إسرائيل الخارجية، والتوجهات الدولية، وسلوكيات الدول تجاه إسرائيل في فترة صنع القرار. ويتضح من السلوك الإسرائيلي الدولي، والخطوط العامة للسياسة الخارجية الإسرائيلية، محاولة التنسيق الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة للمجتمع الدولي والموقف الدولي فهو لا يتعامل مع إسرائيل والممارسات الإسرائيلية بالصورة المطلوبة حسب القانون والعرف الدولي، حيث منح المجتمع الدولي حصانات غير مسبوقة لإسرائيل، أهمها اللجنة الخاصة بفحص الحقائق حول أحداث مخيم جنين الذي نفذت فيه إسرائيل مجزرة بشعة والتي رفضت إسرائيل استقبالتها، وكذلك رفض إسرائيل لاستقبال لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالأمم المتحدة بقيادة ماري روبنسون، حيث كان الأولى بالمجتمع الدولي استخدام قرارات الأمم المتحدة وخاصة تلك التي طبقت ضد العراق ويوغسلافيا. (الطناني، 2003، 36)

1- دور الولايات المتحدة

من المعلوم أن الولايات المتحدة وإدارة بوش الابن لم تقدم أية خطط سياسية منذ توليها الرئاسة في يناير/2000، وتركت الأمر للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي واستمر ذلك حتى أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 وقد جاءت رؤية إدارة بوش لانتفاضة الأقصى على أنها أعمال عنف وإرهاب، هذه الرؤيا انعكست كمؤشرات على السلوك الأمريكي حيال الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو التفهم الكامل للموقف الإسرائيلي، وأحياناً كثيرة إلى تبنيه، كما تميزت الأطروحات الأمريكية اللاحقة بافتقارها إلى الإرادة السياسية وآليات تطبيق الاتفاقات، مما أفقد هذه الخطط ماهيتها وهو ما تبحث عنه حكومة شارون. (المرجع السابق، 36)

2- خطاب بوش

وقد جاءت نقطة التحول الأمريكي في خطاب بوش 24 حزيران /يونيو 2002 والذي ركز على نقطتين أساسيتين:

1- تغيير في القيادة الفلسطينية وهو يتطلب اختيار قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة، تعمل على القبول بسلام مع إسرائيل.

2- العمل على إصلاحات مؤسسية ديمقراطية، وإجراء انتخابات خاصة على المستوى الرئاسي، وشرط أساسي لهذه الانتخابات أن لا يفوز فيها الرئيس ياسر عرفات .

عكس خطاب بوش السياسة الإسرائيلية، وبدا بوش كأنه ناطق باسم الحكومة الإسرائيلية، وظهر واضحاً أن هناك توافقاً سياسياً لدى القيادتين الأمريكية والإسرائيلية ، وهو ما أدى إلى تطور السلوك العسكري الإسرائيلي الموجه ضد الفلسطينيين حيث زادت المشاريع الاستيطانية، وزادت في حملاتها العسكرية من خلال السور الواقي والطريق الحازم، والتي اعتبرت الولايات المتحدة دفاعاً عن النفس.

إن تعدد زيارات شارون إلى واشنطن (ثمانية زيارات) أكدت التوافق السياسي بين الطرفين، حيث يلاحظ تغير الخطاب الأمريكي باعتبار أبو عمار جزءاً من المشكلة وليس الحل .وكذلك تعددت زيارات مدير مكتب شارون المحامي دوف فايسغلاس إلى واشنطن، والتي تميزت بزيارته بالمهام الخاصة وذلك للحصول على ضوء أخضر أمريكي للقيام بعمليات وخطوات إسرائيلية إرهابية ضد الفلسطينيين والتي ترجمت باغتيال بعض قادة الحركة الإسلامية، وكذلك مفاوضاته مع كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي لإلغاء التعهد الذي منحه شارون لبوش بعدم التعرض للرئيس عرفات أو إبعاده قبل إبلاغ الإدارة الأمريكية.

وتدل توجهات الإدارة الأمريكية على أن إبعاد الرئيس عرفات سيعني إنهاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو ما سيؤدي إلى الفوضى التي سوف تضر بالمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن آراء أخرى تؤكد أن اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية ورغبة بوش الابن في الحصول على ولاية ثانية زادت من رغبة إسرائيل في الضغط على الولايات المتحدة الأمر الذي يمهد الطريق لمنحها الضوء الأخضر لإبعاد أبو عمار.

ثانياً - البيئة المحلية لقرار الإزاحة

1 -الحكومة الإسرائيلية: تتشكل الحكومة الإسرائيلية من ثلاثة وعشرين وزيراً ينتمون لحزب الليكود، وشينوي، والاتحاد القومي والمفدال، وترتكز على ثمان وستين عضو كنيست، ولذلك فإن أحد مميزاتها أنها حكومة مستقرة، وهناك توافق سياسي بين أعضائها، كما تتميز هذه الحكومة بأنها يمينية وخاصة أن بعض القوى المشاركة مثل المفدال، الاتحاد القومي، بعض أعضاء الليكود ترفض الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين، كما دلت الخطوط الأساسية للحكومة على الدعوة إلى تعزيز أمن إسرائيل من

خلال الاستمرار في عملية الاستيطان، وخلت الخطوط الأساسية من أي تطرق للحل السياسي مع الفلسطينيين. (المسلمي، 2003، 21)

ويلاحظ على الحكومة الإسرائيلية التمسك بالثوابت الأمنية مثل الدعوة للقضاء على الإرهاب كشرط أساسي لتحقيق السلام، مع أنها لا تملك خطة سياسية، والسؤال الذي يطرح حول ماهية هذه الخطة التي سيوافق عليها مجموعة من اليمينيين المتطرفين في حكومة شارون، ولكن المؤكد أن هذه الحكومة مستعدة لاتخاذ أي قرار ضد الرئيس ياسر عرفات، وخاصة مع استمرار عملية التحريض ضده. ويلاحظ في تلك تعدد أشكال وأنماط التحريض ضد الرئيس ياسر عرفات، وذلك من خلال إلصاق بعض التهم به مثل: الإرهاب، يقود عصابة من الإرهابيين، ياسر عرفات عدو إسرائيل الأول، خطر على السلام. وقد ظهر واضحاً أن السياسة الإسرائيلية كانت موجهة ضد أبو عمار، وهي نفس السياسة التي تبنتها حكومة شارون السابقة، وهي تقوم على التحريض ضد الرئيس ياسر عرفات.

2- الرأي العام : تأثر الرأي العام الإسرائيلي بشكل كبير بحكومته، ولذلك كانت آراؤه متباينة، فهو يؤيد مواصلة عملية التسوية مع الفلسطينيين، أو يؤيد وجود دولة فلسطينية حسب خطاب بوش، ولكنه ينتخب كنيست ذات طابع يميني، كما أنه مع استمرار سياسة الاغتيالات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية، ونتيجة لسياسة التحريض التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية ضد الرئيس ياسر عرفات نجد أن 53% أيدوا طرد أبو عمار وذلك في أغسطس 2003 (يديعوت 2003/8/22)، أما في سبتمبر من العام نفسه فقد أيد 46% طرد أو قتل الرئيس أبو عمار (هارتس 2003/9/10)، وارتفعت هذه النسبة بعد يومين فقط لتصل إلى 60%، (يديعوت 2003/9/12) وهو يدل دلالة واضحة على مدى استجابة الجمهور الإسرائيلي لتوجهات الحكومة الإسرائيلية وتحريضها، ويبرهن أن الجمهور الإسرائيلي لا يتعامل بجدية مع القضايا المصرية التي تحيط به، وإنما هو مرتبط أكثر بتوجهات حكومته.

أ - خيارات وبدائل قرار الإزاحة

بعد العمليتين الاستشهاديتين في 9 أيلول/ سبتمبر 2003 في صرند و القدس اتضح أن إسرائيل سوف تقوم بعمل ما ضد الرئيس ياسر عرفات، وقد استمرت فترة التشاورات حول الخيارات والبدائل منذ حدوث العمليتين، حيث كان شارون في زيارة رسمية للهند، وحين عودته اجتمع المجلس الوزاري السياسي الأمني، و بدأ واضحاً منذ البداية أن أي بديل سوف تقوم إسرائيل باختياره سوف يعتمد أولاً وأخيراً على موافقة الولايات المتحدة، والتي ما زالت ترفض إبعاد الرئيس عرفات، ولذلك تعددت البدائل الإسرائيلية بين احتلال المقاطعة واستمرار الحصار أو العزل التام أو السجن أو المحاكمة والسجن، وكان الطرد هو الخيار المفضل على معظم وزراء الحكومة، ولكن هذا الخيار مرهون بقضيتين هامتين:

1- معارضة المجتمع الدولي لإبعاد الرئيس ياسر عرفات.

2 - تحول الرئيس ياسر عرفات إلى بطل قومي بعد إبعاده.

ولذلك فقد سيطرت القضيتان السابقتان على اجتماعات المجلس الوزاري السياسي المصغر لاتخاذ قرار خاص بشأن أبو عمار، وقد تعددت البدائل والخيارات التي طرحها الوزراء، منها :

1 - احتلال المقاطعة :جرت مشاورات سياسية وعسكرية إسرائيلية في مطلع سبتمبر أي قبل وقوع العمليات عن احتمال قيام إسرائيل باحتلال المقاطعة وفرض حصار مشدد على مقر الرئيس ياسر عرفات وإقامة جبرية ومنع وصول أية شخصيات سياسية فلسطينية أو أجنبية بزيارته (هارتس 2002/9/1) أو محادثته تلفونياً، وهو الاقتراح الذي بلوره جهاز الأمن. (ايتمار ايخنر يديعوت 2003/9/8)

2 - أكد موفاز أنه يؤيد طرد الرئيس عرفات مع نهاية عام 2003 ، لأنه يقوم بعرقلة العملية السلمية، أو بالأساس لا يريد التوصل إلى سلام مع إسرائيل، ولذلك يجب أن يختفي من التاريخ على حد قوله (بيري، 2007، 123)، وأكدت صحيفة يديعوت أحرونوت من خلال استطلاع أجرته على أغلب الوزراء أن أغلب وزراء الحكومة يؤيدون طرد الرئيس عرفات، كما توجه الوزير إيفي إيتام من حزب المفدال بطلب لعقد اجتماع فوري للمجلس الأمني من أجل طرد عرفات(ايتمار ايخنر يديعوت 2003/9/7) وتبين أن اثني عشر (12) وزيراً على الأقل من الحكومة يؤيدون الطرد بالإضافة إلى معظم قادة الأجهزة الأمنية (عميت كوهين معاريف 2003/9/8)، ورغم ذلك فإن جهاز الاستخبارات الإسرائيلي أكد أنه حتى إذا سقطت شعرة من رأس عرفات أثناء طرده فتكون النتيجة موجة عمليات لم تشهد إسرائيل لها مثيلاً . (عاموس هرئيل هارتس 2003/9/9)

3- التصفية :لمح ليبرمان إلى تصفية عرفات حيث قال لقد ثبت مرة أخرى أنه طالما بقي عرفات حياً فلا أمل في التوصل إلى تسوية.(ايتمار ايخنر يديعوت 2003/9/7)

أما المؤسسة الأمنية فقد كانت أكثر تشدداً وذهبت إلى المطالبة بتصفية عرفات لا إبعاده، على اعتبار أن الإبعاد سيزيد المشكلة تعقيداً، وسيساهم في تعزيز مكانة عرفات داخليا وخارجياً بدلاً من إزاحته. فقد أبدى رئيس جهاز الأمن العام آفي ديختر معارضة لقرار الإبعاد معتبراً أن التصفية أفضل من الإبعاد. وقال ديختر ذلك خلال المشاورات المغلقة التي جرت في الأسبوع الذي سبق صدور قرار الإبعاد. وحسب جهاز الأمن العام الذي يرأسه ديختر، فإن إبعاد عرفات سيعيده إلى مكانته الدولية وسيثير الهياج في المنطقة وفي العالم بأسره، ويحتمل أن تضطر إسرائيل للخضوع لضغط دولي كبير يتطور فيدفعها إلى الموافقة على إعادة الزعيم الفلسطيني في ظل ضرر سياسي كبير وإنقاذ عرفات من العزلة التي فرضت عليه في العالم. أما تصفيته فستثير اضطراباً يستمر عدة أسابيع بعدها يمكن لإسرائيل أن تتنفس الصعداء وتخرج المنطقة برمتها رابحة على حد زعمها . ويؤيد موقف ديختر عدد كبير في جهاز الأمن العام بمن فيهم وزير الدفاع شأؤول موفاز. وتدرك هذه المجموعة أن تصفية عرفات ليست

مقبولة في هذه المرحلة ولكن يمكن تنفيذها حين تتاح الفرصة ، أي بعد عملية دموية كبيرة ينفذها فلسطينيون أو حدث شاذ آخر يمكن ربطه بوضوح بياسر عرفات.(المسلمي، 2003، 23)

وخلال التداول حول قرار الإبعاد، قال رئيس شعبة الاستخبارات أهرون زئيفي، إن إزاحة عرفات أمر حيوي، ولكن ليس الآن. أما رئيس الأركان موشيه يعلون، فقال: "إنه مع أن على إسرائيل أن تحرك خطوة في نهايتها لا يكون عرفات هنا، إلا أن المطلوب الآن استغلال نافذة الفرص الناشئة لممارسة الضغوط على أبو علاء لمكافحة الإرهاب وليس هذا هو الوقت السليم لإبعاد عرفات. وقال نائب رئيس الأركان غابي شكنازي تعقيباً على قرار طرد عرفات: عرفات منشغل بالإرهاب، طلب من الجيش أن يكون على أهبة الاستعداد للعمل حسب قرار الحكومة، وهذا ما سنفعله، لا أريد التطرق حول كيفية القيام بإبعاده ولكننا سنفعل ذلك عندما سنتلقى قراراً (المرجع السابق ، 24)

ثالثاً - قرار الإزاحة

بعد العملية وقبل اجتماع المجلس السياسي الأمني تعاضمت الدعاوي من أجل طرد أبو عمار وأصبح معظم الوزراء يؤيدون الطرد، وتبين من استطلاع أجرته صحيفة ידיעות أحرونوت أن اقتراح طرد عرفات يحظى بأغلبية ساحقة حيث يؤيد الإبعاد كما من : موفاز، شالوم ، لفنات، إيتام، ليبرمان، هنجبي، لبيد، ويعارضه وزير واحد هو أبراهام بوراز (شمعون شيفر ידיעות 2003/9/11)، أما شارون فلم يعرف رأيه.

وخلال جلسة المجلس الوزاري السياسي الأمني لاتخاذ قرار حول كيفية رد الحكومة الإسرائيلية على العمليات الاستشهادية الأخيرة، أيد شارون قراراً بطرد عرفات، إلا أنه أكد خلال الجلسة أن الولايات المتحدة تعارض ذلك، وبسبب ذلك فإن أي قرار سوف يتم اتخاذه لن يكون قابلاً للتنفيذ، ولذلك فإن شارون طرح مشروعاً غامضاً للتصويت، لم يقرر فيه إذا كان عرفات سيتم إبعاده أو تصفيته، وقد حظي القرار على أغلبية الوزراء ما عدا أبراهام بوراز، وحسب وزراء المجلس الوزاري والمحافل المقربة من شارون، فإن سبب هذا الغموض المقصود مزدوج، فمن جهة لا يريد رئيس الوزراء إغضاب الإدارة الأمريكية التي نقلت لشارون رسالة قاطعة بأنها تعارض أي مس بعرفات، ومن جهة أخرى فإن القرار الغامض يترك لشارون كل الخيارات مفتوحة.

وينص القرار: "عادت أحداث الأيام الأخيرة وأكدت أن عرفات هو عائق أمام كل عملية مصالحة بين إسرائيل والفلسطينيين، وسوف تعمل إسرائيل على إزاحة هذا العائق في الزمان والوسائل التي تقرر بشكل منفصل . "وقد حاول وزيراً شينوي لبيد، وبوراز ، تلطيف صيغة القرار، حيث اقترح لبيد استبدال كلمة إزاحة بـ تحييد واقترح وزراء آخرون استبدالها بـ إبعاد ولكن شارون أصر على إزاحة (سيلوك)(إيتام ايختر ידיעות 2003/9/12)

وتعتبر كلمة (سيلوك) العبرية إذا تعدت إلى شخص مفعول به فإنها تعني طرده أو إبعاده، وحسب الدكتور عزمي بشارة (arabs48.com 18/9/2003) تعتبر الترجمة غير دقيقة، فالفعل تعدى في القرار إلى عثرة أو عائق، وهنا يعني الفعل إزالة أو إزاحة العائق وإزالة العائق تحمل معان عديدة، أحدها إبعاده، ونجد تصديقاً لذلك في مجموعة الخيارات التي وضعتها إسرائيل لتنفيذ قرارها. (المرجع السابق)

1- إزاحة طوعية : وهي أن يتنازل الرئيس عرفات طواعية عن الرئاسة واحتمالاته ضعيفة، ولكنه

ممكن من خلال عملية ضغط مستمرة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

2- الإبعاد : وتكون من خلال اقتحام قوة عسكرية لمقر المقاطعة، واعتقال الرئيس عرفات ثم

إبعاده إلى غزة أو أحد الدول العربية، وهو احتمال خطير.

3-التصفية :إذا كان الاحتمال السابق سيؤدي إلى تعرض الجنود الإسرائيليين للخطر بسبب

وجود قوات فلسطينية في مقر المقاطعة، فإن احتمال قتل عرفات ممكن أن يتم من خلال

القناصة أو قصف المقاطعة.

4- المحاكمة :وتتم من خلال القبض على الرئيس عرفات ووضعه في السجن.

5- الحصار :وعزله عن العالم إلى أن يموت موتاً طبيعياً.

-رابعاً - ما بعد قرار الإزاحة

كان قرار الحكومة الإسرائيلية بإزاحة الرئيس عرفات قراراً مبهماً وبحاجة إلى توضيحات كثيرة وما يؤكد ذلك هو قول وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم أن أعدادا كبيرة من وزراء الخارجية في دول العالم اتصلوا به للاستفسار و مطالبين بتوضيحات للقرار الإسرائيلي ، وهو ما يعني أن الاحتمالات السيئة لا يمكن إغفالها .

بعد مرحلة القرار الإسرائيلي بالإزاحة بدأت عملية التنفيذ والمتابعة لهذا القرار من المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية ، فمن خلال المؤسسة السياسية استمرت عملية التحريض ضد الرئيس عرفات واستمر الحصار ومحاولة عدم السماح للدبلوماسيين الغربيين بمقابلته ، أما المؤسسة العسكرية فقد استمرت بفرض الحصار المشدد على مقر الرئيس عرفات مع تدمير شبه كامل لمقر المقاطعة حيث كان يمكث الرئيس عرفات حتى سفره الأخير للعلاج في فرنسا ، وكان الهدف من ذلك هو نزع الشرعية عن القيادة الفلسطينية والعمل على تدمير البنى التحتية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني (اغبارية ، 2004 ، 14)

وقد استمرت عملية التحريض أو تطبيق قرار الإزاحة ضد الرئيس عرفات و يمكن أن نلاحظ مجموعة من التصريحات التي لا يمكن حصرها والتي من شأنها أن تدعم الأقوال والآراء التي تؤكد أن الرئيس عرفات قد تم اغتياله ويمكن أن نشير هنا إلى ما يلي :

-ليس هناك ما يمكن استبعاده عند التعامل مع إسرائيل إذ لا بد أن نستعيد في هذا السياق التهديدات المتكررة من شارون ووزرائه بقتل عرفات (الكرمي، 2005، 196)

-أعلن شارون أن لديه قراراً بقتل عرفات أو نفيه وفي مرض عرفات أعلن أن عام 2004 م سينتهي بدون عرفات ، ومنها التأكيدات الإسرائيلية المعبرة عنه بأشكال مختلفة بأن عرفات انتهى (شفيق، 2005، 203)

-أكد رئيس الأركان الإسرائيلي بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين 22 آذار /مارس 2004 أن قيام إسرائيل باستهداف عرفات أصبح قريباً ، وفي السياق نفسه أكد وزير الصحة الإسرائيلي داني نفيه أن على إسرائيل القضاء على عرفات (اغبارية ، 2004 ، 16)

-وفي 5 نيسان/ابريل 2004 أعلن شارون أن الرئيس عرفات ليس آمناً في كرسيه كما انه لا ينصح شركات التأمين بقبول تأمينه حيث أكد شارون بقوله نحن نعلم ما يخطط له عرفات ، إنه يخطط لقتل اليهود وأن من يعمل من أجل قتل اليهود يجب قتله (اغبارية ، 2004 ، 11) في 24 نيسان/ابريل 2004 وجه شارون تهديداً باغتيال عرفات حيث ابلغ الرئيس الأمريكي بوش الابن بأنه لم يعد ملزماً بتعهده عدم المساس بحياة عرفات .

-في 2 ايلول/ سبتمبر 2004 أكد وزير الخارجية الإسرائيلي أن إسرائيل سوف تطرد عرفات في الوقت الذي ترتبه وأن طرد عرفات أقرب من أي وقت مضى ، وهو أحد المؤشرات المهمة في نوايا الحكومة الإسرائيلية التخلص من عرفات . (2003/9/2arabs48.com)

-أما التصريحات التي رافقت مرض الرئيس عرفات بعد 24 تشرين أول /اكتوبر 2004 وحملت مؤشرات قوية على وجود دور لإسرائيل في اغتياله ، فكان منها تصريح رئيس جهاز الاستخبارات فركش الذي توقع أن مرض عرفات إما أن يؤدي إلى وفاته أو شفائه وهو إن دل فانه يدل على الاغتيالات السابقة التي قامت بها إسرائيل مثل اغتيال وديع حداد أو المحاولة الفاشلة لاغتيال خالد مشعل (أبو الهيجاء ، 2005، 135)

وفي مرض وفاته حين طلب من الحكومة الإسرائيلية السماح بعودة الرئيس عرفات بعد خروجه للعلاج في نهاية سبتمبر 2004 كانت هناك تلميحات وتصريحات واضحة بأن موافقة الحكومة الإسرائيلية جاءت بعد أن تأكدت الحكومة الإسرائيلية أن سفر عرفات لفرنسا سوف يكون الأخير (اغبارية ، 2004، 11) .

الخاتمة

يتضح من خلال الدراسة أن السياسة الممنهجة التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، خلال الفترة الواقعة 2000-2004م ضد الرئيس عرفات سواء من خلال التحريض من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إسرائيل كانت من أجل الإساءة الشخصية أو رفضه كشريك تفاوضي مع إسرائيل ولعل أكثر ما أزعج الإسرائيليين من السياسيين والأحزاب والرأي العام هو إصرار الرئيس عرفات على رفض الاملاءات الإسرائيلية بشأن عملية التسوية وخاصة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في تموز/يوليو 2000 (أبو عامر، 2005، 181)

ويتضح من خلال الدراسة أن هناك تتابعاً في عملية اتخاذ القرار وهي إصرار المؤسسة العسكرية على اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصعيدية العسكرية ضد الرئيس ياسر عرفات بعد موجة التحريض التي تعرض لها الرئيس ياسر عرفات سواء من المؤسسة السياسية أو المؤسسة العسكرية الأمر الذي أدى إلى مجموعة من القرارات التصاعدية مثل فرض الحصار ومنعه من مغادرة مقر الرئاسة في مدينة رام الله انتهاء إلى قرار الإزاحة .

وكما جاء في الدراسة من أنه ليس هناك ما يمكن استبعاده عند التعامل مع إسرائيل في عمليات الاغتيال حيث اغتالت إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى كلاً من أبو علي مصطفى أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي زعيما حركة حماس بالإضافة إلى عدد كبير من القيادات الميدانية والسياسية من الفصائل الفلسطينية دون استثناء وهو ما يؤكد مفهوم التخلص من "الأعداء" عند القيادة الإسرائيلية وخاصة بعد التصريحات التي جاءت من القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية للقضاء على عرفات .

ومع غياب الموقف الرسمي الفلسطيني والعائلي في قضية سبب الوفاة فإننا نذهب مذهباً آخر في تحليل الوفاة وهو أن الرئيس عرفات كان متقدماً في السن وكان يعاني من بعض الأمراض وإن استمرار الحصار من 2001-2004 في ثلاث غرف دون مشاهدة الشمس ، ودون إجراء فحوصات طبية ، وكذلك الغذاء الذي كان يدخل إلى المقاطعة (مقر الرئاسة) كان تحت إشراف الجيش الإسرائيلي ، وكذلك استخدمت إسرائيل أنواعاً غير اعتيادية من المتفجرات كان يقصد القتل والتصفية، ولذلك كل ما ورد تعتبر أسباباً كافية لإدانة إسرائيل باغتيال الرئيس ياسر عرفات .

المصادر والمراجع

- 1- أبو جابر ، كامل (1973) نظام دولة إسرائيل ،إطار القرار السياسي ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة .
- 2- أبو عامر ، د.عدنان ، (2005) الإسرائيليون ومرحلة ما بعد عرفات ،مجلة دراسات باحث ، العدد 9 ،بيروت .
- 3- أبو الهيجاء ، إبراهيم ، (2005) مجلة دراسات باحث ، العدد 9 ،بيروت .
- 4- اغبارية ، مسعود احمد (2004) وفاة الرئيس ياسر عرفات : الموقف الإسرائيلي الرسمي ، مجلة قضايا إسرائيلية ، العدد 16 ، رام الله .
- 5- إمارة ، محمد (2005) المشهد السياسي والحزبي ،في غانم ،اسعد (تحرير) تقرير مدار الاستراتيجي في العام 2004 ، مدار ، رام الله .
- 6- بركات ، نظام (1982) النخبة الحاكمة في إسرائيل ، منشورات فلسطين المحتلة ،بيروت .
- 7- البستاني ، بطرس (1983) محيط المحيط ، مكتبة لبنان ، بيروت .
- 8- بن منير ، يهودا ، (1989) صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل ، ترجمة بدر عقيلي ، دار الجليل ، عمان .
- 9- بوفوله ، عبد الله (2009) أسلوب صنع القرار في إسرائيل ،-<http://abdellah-boufoula.maktoobblog.com>
- 10- بييري، يورام (2007) جنرالات في مجلس الوزراء ، ترجمة حسن خضر ، مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، رام الله .
- 11- تيم ، سعيد ،(1989) النظام السياسي الإسرائيلي ،دار الجليل ، بيروت .
- 12- الجبوري ،عبد الوهاب ،(2008) عناصر التأثير في صناعة القرار السياسي ، الحوار المتمدن ،العدد 2350 .<http://www.airssforum.com>
- 13- جمعة ، سلوى ،(2001) تحليل السياسات العامة في القرن الـ 21 ،مجلة الديمقراطية ، العدد 1 . القاهرة .
- 14- حسين ، خليل ، (2006) ،السياسات العامة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت <http://drkhalilhussein.blogspot.com>
- 15- حيدر ، عزيز ،(2008) إسرائيل بعد 60 عاما : أزمة اتخاذ القرار في مواجهة ضغوط الأمن والديمقرافيا ، مجلة قضايا إسرائيلية ، العدد 30 ، رام الله .
- 16- ربيع ، حامد ،(1975) من يحكم في تل أبيب ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت .
- 17- شفيق ،منير(2005) ،قتل عرفات بالسلم شهيداً ، مجلة صامد الاقتصادي ،العدد 140/139 ، كانون الثاني - حزيران/ يناير - يونيو ، عمان .

- 18- الطناني ، معين ،(2002) حصار الرئيس والاجتياح الإسرائيلي ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني ، العدد 6/5 ، غزة.
- 19- الطناني ، معين ،(2003) المواقف الدولية من قرار إسرائيل إبعاد الرئيس عرفات ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني ، العدد 12/11 ، غزة.
- 20- القاسمي ، علي (تنسيق) (1989)، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة.
- 21- الكرمي ، غادة ،(2005) من قتل ياسر عرفات ، مجلة صامد الاقتصادي ،العدد 140/139 ،كانون الثاني- حزيران/ يناير - يونيو ، عمان.
- 22- كبتها ، مصطفى (2005)المشهد الاستراتيجي والعسكري ،في غانم ،اسعد ، (تحرير) تقرير مدار الاستراتيجي في العام 2004 ، مدار ، رام الله.
- 23- محارب ، محمود (2005)إسرائيل ولقضية الفلسطينية والعلاقات الخارجية ،في غانم ،اسعد ،(تحرير) تقرير مدار الاستراتيجي في العام 2004 ، مدار ، رام الله .
- 24- محارب ، محمود (2011) عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها ، <http://www.dohainstitute.org/Home>
- 25- محمود ، نجوى إبراهيم (2001) ، مفهوم السياسات العامة ،مجلة الديمقراطية، العدد 1 ،القاهرة .
- 26- المسلمي ، عاطف ، (2003) ردود الأفعال الإسرائيلية على إبعاد الرئيس عرفات ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني ، العدد 12/11 ، غزة .
- 27- منصور ، جوني / نحاس ، فادي(2009) المؤسسة العسكرية في إسرائيل ، مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ،رام الله .
- 28- صحف فلسطينية.
- 29- بسام أبو شريف ، القدس ، 2001/10/30.
- 30- وديع أبو نصار ، القدس ، 2001/12/8.
- 31- صحف إسرائيلية.
- 32- ايتمار ايخنر ، طرد عرفات قريبا ، يديعوت احرنوت ، 2003/9/7
- 33- ايتمار ايخنر ، إقامة جبرية لعرفات ، يديعوت احرنوت ، 2003/9/8
- 34- ايتمار ايخنر ، عرفات ، يديعوت احرنوت ، 2003/9/12
- 35- سيما كديمون ،شارون بين اليمين واليسار ،معاريف 2002/4/8
- 36- شيمعون شيفر ، عرفات ، يديعوت احرنوت ، 2003/9/11

- 37- عاموس هرئيل ، طرد عرفات ، هارتس ، 2003/9/9
- 38- عميت كوهين ، كيفية التخلص من عرفات ، معاريف ، 2003/9/8
- 39- عميره هس ، يريون الفلسطينيين ، هارتس ، 2002/5/8
- 40- ناحوم برنياع ، نتدحرج نحو الحرب ، يديعوت احرنوت ، 2002/3/29
- 41- ناحوم برنياع ، معركة في الرواق، يديعوت احرنوت ، 2002/3/31
- 42- ناحوم برنياع ، شارون ضد الوقت، يديعوت احرنوت ، 2002/4/1
- 43- ياعيل ميلايد ،من يوقف ليبرمان وايتام ، معاريف ، 2002/4/11
- 44- يوئيل ماركوس ، يعرفون كيف يدخلون ، هارتس ، 2002/3/31
- 45- موقع عرب 48